الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

أ . ركاح عميروش ـ جامعة الجزائر ـ 3

مقدمة:

تشهد القارة الإفريقية ومنها منطقة المغرب العربي تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوسياسية براغماتية .

قبل الحديث عن الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، كان لزاما علينا البحث في المنطلقات الفكرية والنظرية التي يتأسس عليها هذا المقال، والتي تعتبر عناصر منهجية لتتبع أهمية منطقة المغرب العربي في أجندة القوى الدولية، حيث نجد في مقدمة هذه المنطلقات ما يلي :

مفهوم الجيو. سياسية :

إن الحديث عن الخصائص الجيو. سياسية للمغرب العربي يستدعي في بداية الأمر تحديد المقصود بـ: "الجيوبوليتيك LA GEOPOLITIQUE"، حيث عرفها "روجر سكروتن R.SERUTON" على أنها«علم إرتبط أساسا باسم "ردولف. ج. كيلين R.J.KJELLEN " و "هالفورد ماكيندر H.MACKINDER" ، و "كارل هوشوفر K. HAUSHOFER"».

تعود أصول مصطلح "الجيوبوليتيك" إلى سنة 1899م حيث كان العالم السويدي " ردولف .ج. كيلين R.J.KJELLEN" أول من استعمل هذا المصطلح [i]، والذي يصور الموقع الجغرافي كمحدد مهم، وربما أساسي للتجانس السياسي، والذي يصور الدولة أيضا كنظام صراعي مع الآخرين من أجل امتلاك مساحات أخرى [ii][*].

كما أهتم العديد من المفكرين الغربيين بـ"الجيوبيوليتيك" من حيث اعتبارها "علم صناعة الدولة" و"طريقة تفكير" من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية في طبيعة وسير العلاقات الدولية .

من هنا؛ فإن الاعتماد الكامن في قلب التحليل الجيو. سياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية لدى الدول، وموقعها في التراتيب الهرمية بين سائر الدول، وكيف تتعاطى مع جيرانها، هي نتيجة عوامل جيو سياسية .

ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن إدراك **"الدور"** كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، الذي يعد معطى أكثر أهمية في علم الجغرافيا السياسية [iii].

وهنا يُعرف **الدور** على أنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يُعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية؛ ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة [iv] .

بالربط والرجوع إلى المغرب العربي نجد أنه مجموعة إقليمية متجانسة إلى حد بعيد [*]، حيث تسوده سمات طبيعية ومناخية متقاربة، ويتميز بموارد متنوعة ومتكاملة، كما يقطنه سكان متقاربون من حيث الملامح البشرية [v] .

وبالاستفادة من التاريخ القديم للمغرب العربي يؤكد لنا "فرنون برودال Fernand BRAUDEL " أن هذه المنطقة كانت تلعب نفس الدور الذي تلعبه اليوم بكونها حلقة ربط استراتيجية، إذ يقول في هذا الصدد : « طرق الذهب عبر الصحراوية من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الرابع عشر والخامس عشر ميلادي هي التي أعطت الأهمية لدول المغرب العربي...» [vi] .

وجغرافيا يعتبر المغرب العربي امتدادا للمحيط الأمني الأوربي، وتزداد أهمية هذه الوضعية بالنسبة للأمريكيين أيضا على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتمي استراتيجيا للمنطقة وترتبط بها عبر العديد من الروابط سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، بالإضافة إلى أنها شريك للاتحاد الأوروبي ويتوجب عليها تقاسم "المخاطر"، "تهديدات "، "آليات المواجهة" [vii] .

وكان نتيجة لهذه الأهمية التي يتمتع بها الفضاء المتوسطي خاصة منه المغاربي أن أكدت السياسة الأمريكية تواجدها في المغرب العربي مجسدة ذلك في إطار ثنائي أكثر منه جهوي، وهو ما فسر في الحقيقة ضعف المصالح الأمريكية في المغرب العربي مقارنة مع مناطق أخرى-وبالأخص في الشرق الأوسط- و كذلك من خلال ضم المغرب العربي إما إلى الاستراتيجيات الموجهة نحو إفريقيا أو الموجهة إلى الشرق الأوسط [viii].

ومن هنا بدأ المغرب العربي يحظى بنوع من الاهتمام بالنسبة لصانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للرهان الطاقوي الذي تمثله منطقة المغرب العربي، وهو ما تفسره الوثائق الإستراتيجية الصادرة عن الإرادة الأمريكية التي تهتم بتقييم المصالح وترتيب الأولويات.

ففي "إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد"، التي أعدتها إدارة "كلينتون" وصدرت آخر نسخة معدلة منها بتاريخ 05 جانفي 2000، صنفت المصالح الى ثلاث مستويات [ix] هي :

- ✓ **المستوى الأول/ المصالح الملحة:** والتي تتعلق بالبقاء، وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان أرواح المواطنين ونمط الأداء الاقتصادي، وتأمين البنيات الأساسية.
- ✓ **المستوى الثاني/ المصالح المهمة:** وهي التي لا تؤثر في البقاء المادي للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية وطبيعة العالم الذي تتأثر به الولايات المتحدة الأمريكية، ويشمل ذلك المناطق التي توجد فيه مصالح اقتصادية أمريكية، أو التزامات للحلفاء، أو الأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى تدفق كبير للاجئين .

✓ **المستوى الثالث/ مصالح أخرى:** وتتمثل أساسا في المصالح الإنسانية، والقيم الأمريكية، مثل حقوق الإنسان، و نشر الديمقراطية، والمساعدات في حالة حدوث الكوارث الطبيعية .

من خلال هذا التصنيف يمكننا إدراج منطقة المغرب العربي ضمن المستوى الثاني من المنظور الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية بالنسبة لنمط الرفاهية الأمريكي وذلك لاعتبارين أساسين هما :

ـ أن منطقة المغرب العربي تمثل قطبا طاقويا عالميا، وبالأخص بالنسبة للجزائر في مجالي البترول والغاز الطبيعي وليبيا في مجال البترول، إضافة الى الاحتياطات النفطية المحتملة في موريتانيا .

ـ أن الرهانات الأمنية في منطقة المغرب العربي والمتمثلة أساسا في الإرهاب والجريمة المنظمة، وهما رهانان مؤثران ولو بنسب متفاوتة على النشاط الاقتصادي. هذه الرهانات الأمنية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المصالح الاقتصادية الأمريكية باعتبار المغرب العربي واجهة أطلسية ومتوسطية ذات امتداد معتبر، و في نفس الوقت يمثل المتوسط الطريق الأساسي لناقلات النفط الأمريكية من الخليج والشرق الأوسط .

وعلى العموم فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت عدة مراحل كانت كل مرحلة تعطي جرعة زائدة لضرورة أن يكون للمغرب العربي اهتماما واضحا بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يمكن أن نتلمس ذلك من خلال النقاط التالية :

- **إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي قبل وبعد أحداث 11سبتمبر2001**

1- الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي: دراسة من المنظور التاريخي .

هنا يمكن تقسيم تاريخ الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى ثلاث مراحل أساسية: خلال الحرب الباردة، بعد نهاية الحرب الباردة حتى 2001، ما بعد 2001 .

ـ خلال الحرب الباردة :

يؤكد المسح التاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي أن هذه الأخيرة لم تكن منطقة حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية [x]، و ذلك على الرغم من موقعها الاستراتيجي المتميز، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن منطقة المغرب العربي هي منطقة نفوذ أوروبية – فرنسية بالخصوص – من جهة، وأن الجزائر وليبيا كانتا لهما علاقات جيدة مع الإتحاد السوفيتي – سابقا – من جهة أخرى[xi]. إضافة لذلك فإن احتمال الخطر الآتي من المغرب العربي الى الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفا جدا، نظرا لما فرضته الحتمية الجغرافية من تباعد بين المنطقتين، وعدم قدرة دول المغرب العربي على تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عسكري مباشر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان واضحا أن دول المغرب العربي كانت بعيدة عن المراكز الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية كالخليج، والكرايبي، والشرق الأوسط... الخ .

كما يمكن تفسير ضعف الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي خلال مرحلة الحرب الباردة، من خلال إستراتيجية تقسيم الأدوار بين دول المعسكر الرأسمالي في محاصرة المد الشيوعي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أناطت هذا الدور من منطقة المغرب العربي لفرنسا

على أساس أنها حليف ليبرالي من جهة، ولها روابط تاريخية استعمارية مع دول المغرب العربي يمكن من خلالها التأثير على هذه الدول من جهة أخرى [xii].

إن الرهانات الاقتصادية وبالأخص في شقها الطاقوي كان لها دور مؤثر في ضعف الاهتمام الاستراتيجي بمنطقة المغرب العربي، ذلك أن الاكتشافات البترولية خلال تلك المرحلة لم تكن مغرية بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين، إضافة إلى أن فرنسا كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من عقود التنقيب والاستثمار في مجال الطاقة في المغرب العربي وهو ما جعل الولايات المتحدة لا تزاحم التواجد الفرنسي فيها [xiii].

وعليه، تأكد الاهتمام الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي بصفة معلنة مع الاكتشافات البترولية الهامة في الجزائر في سنوات 1995، و 1996، و 1997 [xiv].

. من نهاية الحرب الباردة حتى 2001 :

آثار مفهوم النظام الدولي الجديد الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" نقاشات واسعة تمحورت حول المحددات التي يمكن من خلالها الحكم على "صفة الجدة" في النظام، ولعل أهم هذه المحددات "تغير نمط التفاعل" من نظام ثنائي القطبية قائم على "التنافس العسكري" إلى نظام أحادي القطبية يتجه أكثر نحو "التنافس الاقتصادي" [xv].

وعلى هذا الأساس أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نوعا من الإهتمام بالمنطقة المغاربية، تبعا لإملاءات ومقتضيات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدأت في تطبيقها بعد نهاية الحرب الباردة والتي تنص على أن يكون لها الحضور المؤثر في كل النقاط الإستراتيجية في العالم. وقد كان هذا الإهتمام مبنيا على تحفيزات طاقوية متمثلة في احتياطي الجزائر و ليبيا من النفط والغاز الطبيعي [xvi].

ما يلاحظ على الإستراتيجية الأمريكية في هذه الفترة إدراجها مناطق أخرى لم تكن من قبل ضمن أولوياتها، وقد كان المغرب العربي ضمن هذه المناطق الجديدة، ما يلاحظ أيضا أن في هذه المرحلة زاد الاهتمام الأمريكي بإقامة علاقات جيدة مع دول المغرب العربي، خاصة في شقها الاقتصادي، حيث بادرت الإدارة الأمريكية في 1994 بمشروع "ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وهو مشروع للشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الشرق الأوسط والمغرب العربي .

ونظرا لفشل هذا المشروع نتيجة تعثر مسار السلام في الشرق الأوسط، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أربع سنوات من ذلك – أي سنة 1998 – بمشروع آخر للشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي، وهو ما يعرف بمبادرة "أيزنستات"** التي اقترحت إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس كمغرب موحد وصولا الى تأسيس منطقة تبادل حر، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الشراكة على أنها سبيل الى تحقيق: "الأمن، الرفاهية اقتصادية، الديمقراطية" [xvii].

. ما بعد 2001 :

حسب المنظور الاستراتيجي الأمريكي لما بعد أحداث سبتمبر، تمثل منطقة المغرب العربي حزاما استراتيجيا متقدما لتضييق الخناق على نشاطات تنظيم **"القاعدة"** والجماعات المسلحة في منطقة المغرب العربي والساحل والعمق الإفريقي والتي تزايدت فيها حالة اللا أمن جراء تجارة الأسلحة والمخدرات والتهريب،

وهي الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الحركات الإرهابية في تقوية قواعده وتطوير استراتيجياتها الهجومية. وعلى هذا الأساس ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الحركات الإرهابية تعمل على استثمار حالة الفراغات الأمنية في المنطقة لتكثيف نشاطاتها نحو أوروبا والمصالح الأمريكية الفضاء المتوسطي ككل[xviii].

ويمكن إرجاع خلفية الولايات المتحدة الأمريكية في تحركها الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى التصريح الذي قدمه الرئيس الأمريكي في أعقاب إعلانه الحرب الدولية على الإرهاب، حيث ركز على أن هذه الحرب لا تنتهي بالقضاء على الإرهابيين وإنما تتعداها إلى تجفيف منابع الحركات الإرهابية، إذ يقول: "حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة لكنها لا تنتهي عندها... " وهو ما يوحي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتجه نحو بناء تحالفات دولية وإقليمية الأمر الذي جعل من دول المغرب العربي دولا من الضروري إدماجها في الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، و تنبع هذه الضرورة أساسا من الإعتبارات التالية :

- أن السياسة الخارجية الأمريكية لفترة بعد 11 سبتمبر 2001 قد طرأ عليها تغير مفاجئ وهو تبنيها لمبدأ مكافحة الإرهاب "كمبدأ قائد" لسياستها الخارجية، وهو المبدأ الذي لا يهتم لرغبة أو عزوف أي دولة عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، كما لا يهتم حتى بالمبادئ الدولية .
- اعتبار المغرب العربي على أنه أول منطقة تعرضت لتحديات العمل الإرهابي، وهو ما أنتج تراكما و كما هائلا من الخبرة في التعامل مع هذه الظاهرة لدى دول المنطقة خاصة في مجال التنسيق الأمني، وهي الخبرة التي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بحاجة إليها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 سواء من حيث طريقة التعامل مع التهديد الإرهابي أو من حيث الحصول على المعلومات الكافية عن الأفراد أو الجماعات الإرهابية بالنظر الى التواجد الكبير للعنصر العربي ضمن هذه الجماعات .
- تورط الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق من خلال عدم قدرتها على التحكم في فيالق المقاومة التي انتهجت "إستراتيجية حرب المدن" التي تتخذ من التفجيرات، الاختطافات والاشتباكات الخاطفة سلاحا أساسيا لها. هذا التورط فرض على الولايات المتحدة الأمريكية العودة الى الجزائر مرة أخرى من أجل الاستفادة من خبرتها في مجال مواجهة حرب المدن التي اتبعتها الحركات الإرهابية في الجزائر مدة عشرية كاملة .

كما تعتبر الجزائر والمغرب -بحكم تجربتها في مكافحة هذه الجماعات-من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، ويؤكد هذا الرهان الأمريكي جورج بوش قائلا أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب [*].

ويمكن تفسير ارتقاء الدور الجيو-استراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بمتطلبات هذا العامل الجديد الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في هذا البلد لاسيما في مجال الطاقة، ومنطقة المغرب العربي ككل وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التحولات التي تشهدها الجزائر تتزامن مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد شركاء جدد في كفاحها الشامل ضد الإرهاب آخذة بعين الاعتبار التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية [xix]وتعتبر الجزائر في هذا المجال من اكبر الدول استجابة لهذه المواصفات .

بالنظر إلى هذه الاعتبارات، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دول المغرب العربي بالأخص الجزائر – حليفا وشريكا رئيسيا لها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ذلك أن الإهتمام بموضوع الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية يعود إلى بداية الثمانينيات، فقد أعلن "الكسندر هيغ" [*] أن الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان[xx]، وبعد عقد من الزمن صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" بأن قضيتي الإرهاب والمخدرات ستكونان على رأس أولويات إدارته [xxi] ، وعلى هذا الأساس فهمت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا قبل 11 سبتمبر 2001 ضرورة التعاون مع الجزائر في ميدان مكافحة الإرهاب الدولي .

من جهة أخرى كانت الجزائر من بين الدول السباقة لإعلان دعمها للبيت الأبيض في إعلان حملة دولية ضد الإرهاب.وكان ذلك في 22 ديسمبر 2003 حين قال الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في البيت الأبيض "بلدنا يفهم، ربما أكثر من الآخرين، الحزن الأمريكي يعد 11 سبتمبر 2001" [xxii] .

ما يمكن الإشارة إليه ، هو أن واشنطن لا تقدم توصيفا دقيقا ورؤية واضحة لطبيعة العلاقات مع الدول المغاربية، ذلك أن البعد الأمني الأكثر هيمنة على هذه الرؤية، ومع ذلك، تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بوضع استثنائي وبمعاملة تفضيلية تجعلها تتموقع بشكل أفضل من بقية المنافسين في المنطقة المغاربية، لأنها أثبتت قدرتها على التكيف مع كافة الأوضاع الأمنية التي تمر بها دول المنطقة، عكس بقية القوى الدولية المنافسة، خصوصا على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

2 ـ مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر2001-متلازمة الديمقراطية وحقوق الإنسان .

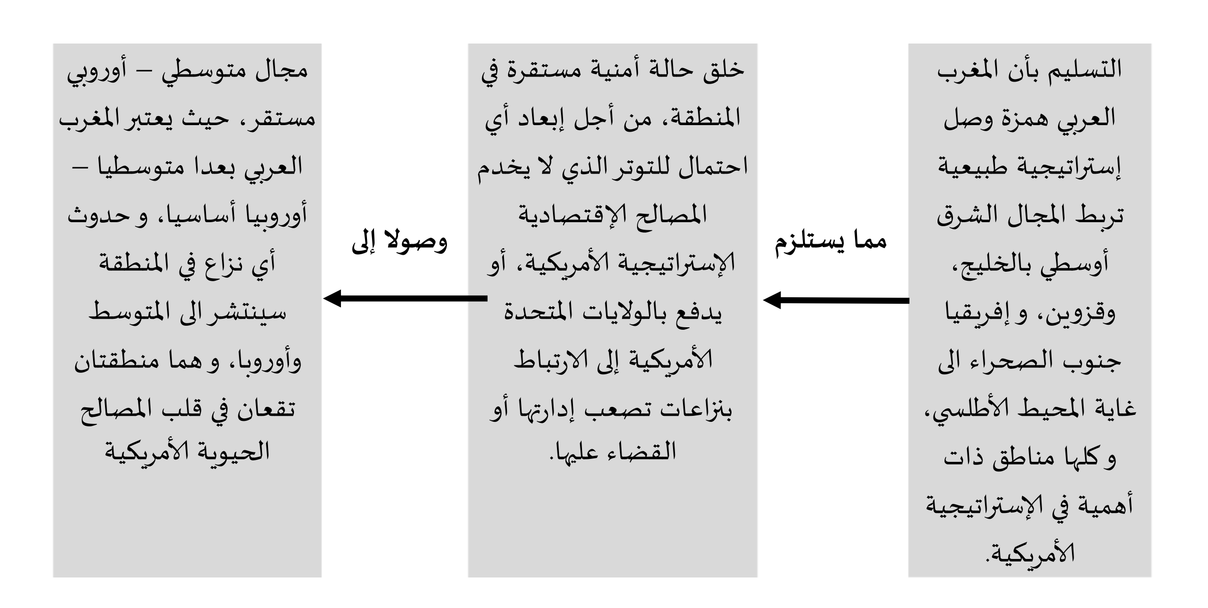
إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية يلاحظ بدقة أنها الوكيل الرئيس لآلية ثورية كونية تنشر، في طول العالم وعرضه، الديمقراطية و الرأسمالية الليبراليين، حيث نجد أمريكا وفي كل مرة ترفع مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان مصالحها تستفيد من إمكانية العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني، ودور المرأة في السياسة .

إذ يتضح هذا الأمر جليا من خلال قيام وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" في إطار سياسة الرئيس الأسبق جورج والكر بوش بفرض الإصلاح السياسي على دول العالم الإسلامي، وقد شملت هذه الخطة دول شمال أفريقيا منها كل من ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب، حيث أجرت خلالها محادثات مهمة مع رؤساء هذه الدول تم التطرق خلالها إلى مسائل إستراتيجية منها مستقبل العلاقات الثنائية ومسار التكامل المغاربي وإلتزام دول شمال إفريقيا بأهداف الحملة الدولية على الإرهاب، إضافة إلى قضايا الإصلاح والديمقراطية [xxiii] .

ومن مسائل حقوق الإنسان طالبت الدول المغاربية من جانبها بإطلاق سراح السجناء من أصول مغاربية في سجن غوانتانامو، واحترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أميركا. لكن في المقابل، تمارس واشنطن ضغوطا متزايدة حيال المطالبة باحترام حقوق الإنسان في الدول المغاربية، ووقف الخروقات المسجلة عليها، كما تبين التقارير الأمريكية والدولية، التي توفر لواشنطن ورقة ضغط إضافية على هذه الدول. وكانت الجزائر قد رفضت قبول زيارة "**هيلاري كلينتون**" عضو الكونغرس الأمريكي لعائلات المفقودين جراء الأزمة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي، وفي المقابل سمح المغرب بزيارة كلينتون للمغرب. لكن الجزائر استطاعت أن تقطع

أشواطا هامة بخصوص استرجاع السلم المدني بفضل سياسة **الرئيس بوتفليقة** ومبادراته " **للوئام المدني**" سنة 2000 والمصالحة الوطنية سنة 2005[xxiv] هذا من جهة، أما من جهة أخرى قوبل تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخيرة حول حقوق الإنسان بالكثير من الرفض، وفي نفس الفترة التي أصدرت فيها الخارجية الأمريكية تقريرها صدر من مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، وهو عمل نوعي أنجزته هذه الجمعية الوطنية الجزائرية [xxv] .

ونتيجة كل ما سبق، يمكن تلخيص المكانة التي يحتلها المغرب العربي في المنظور الاستراتيجي الأمريكي في النقاط الثلاثة الأساسية التالية :



ولكن لماذا هذا الاهتمام؟

توفر منطقة المغرب العربي العديد من الامتيازات تجعل منها منطقة اهتمام بالنسبة للعديد من القوى الدولية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وإذ نحن هنا في هذا المقال نحاول رصد الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة المغرب العربي نجد من الضروري الإشارة إلى المعطيات الأساسية التي جعلت وزادت من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة المغاربية والتي يمكن رصدها في النقاط التالية .

- **البعد الاقتصادي لمنطقة المغرب العربي .**

إلى جانب الموقع الإستراتيجي والجغرافي الهام الذي إكتسبته المنطقة المغاربية، فهي تحتوي على ثروات إستراتيجية حيوية بالنسبة للإقتصاد العالمي عامة وإقتصاد الدول الغربية الصناعية خاصة، وهو الأمر الذي أنتج تعقيدا كبيرا بالنسبة للدارسين في حقل الدراسات المغاربية، هذا التعقيد الذي يمكن رؤيته في ميدان الإقتصادي، حيث هناك دول يرتكز إقتصادها على عائدات النفط والغاز (الجزائر – ليبيا) ودول أخرى ذات تنوع إقتصادي أكثر أي تلعب الفلاحة، والصناعة والسياحة دورها في بناء الإقتصاد كتونس، والمغرب، وهذا التنوع والإختلاف هو الذي خلق نوعا من التعقيد بحيث يجعل الدارسين يرتبكون في تصور الواقع الإقتصادي للمنطقة ككل موحد .

هذا التنوع الاقتصادي بين دول المنطقة يجعل الخروج بصورة واضحة للإقتصاد المغاربي أمرا تعتريه الكثير من الصعوبات والرهانات، لذلك نجد من الضروري تبني مقاربة الجغرافية الاقتصادية، كعنصر تجميعي بما أن الجغرافيا هي التي تحدد الأقاليم، وما تحتويه من ثروات إقتصادية من جهة، وبما أن الجغرافيا الإقتصادية تهتم بدراسة العلاقات بين القوة و الإقليم من جهة أخرى، وكل ذلك بهدف تقديم دراسة متكاملة للموضوع محل الدراسة [xxvi] .

و لهذا سنحاول من خلال هذه النقطة في هذا المقال تقديم أبجديات الجغرافية الاقتصادية، هذه المقاربة نحاول من خلالها الإشارة الى الإمكانيات الاقتصادية التي توجد في المنطقة المغاربية.

1- خصائص المجال الاقتصادي بالمغرب العربي .

قبل الحديث عن الخصائص الجغرافية لمنطقة المغرب العربي كان لابد من توضيح الرؤية الأكاديمية لمدلول المعطى الاصطلاحي لكلمة الجغرافية الاقتصادية، وعليه هي ذلك العلم الذي اختص بدراسة الإنسان للموارد الطبيعية للأرض، وإنتاج السلع المختلفة. وتعد الجغرافيا الاقتصادية كعلم وصف الأرض وهذا تعريف مستند من كلمة **"GEOGRAPHY"** "التي تتكون من مقطعين "**Géo**" بمعنى **الأرض** و**"Graphas"** بمعنى **وصف**، و بناء على ذلك تصبح الجغرافيا الاقتصادية هي علم وصف الظواهر الاقتصادية الموجودة على سطح الأرض وتدرس هذه الأخيرة تباين الأنشطة الإقتصادية وتشابهها من مكان لآخر على سطح الأرض سعيا لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات ذات القيمة والنفع للإنسان، ويتضمن ذلك وصف التشابه والتباين في الأنشطة الإقتصادية وتوزيعها الجغرافي وتحليلها وتفسيرها وتعليلها وتفسيرها مع ربط الظواهر بعض البعض، وأصبحت الجغرافيا الإقتصادية واضحة المعالم ويمكن إيجازها في نقطتين هما تحديد المشكلة، ثم تحليلها مكانيا .

مغاربيا تتوافر منطقة المغرب العربي على أغلب المواد الأولية التي تحتاج إليها الدول الصناعية وأهمها النفط والغاز الطبيعي، الحديد، الرصاص، الفوسفات، اليورانيوم، وهي الموارد التي كانت ولا تزال تكتسي صبغة اقتصادية وإستراتيجية بل وأساس النزاعات والحروب كما تتميز الصناعة المغاربية بتنوعها وتختلف في توزعها بين الأقطار، إذ تتميز الجزائر وليبيا في الصناعات التجهيزية، وتونس والمغرب الأقصى في الصناعات الاستهلاكية والميكانكية .

وتساهم الصناعة المغاربية في التشغيل بنسبة مئوية تتراوح بين 9 بالمائة في موريتانيا و29 بالمائة في ليبيا بصفة عامة حوالي خمس اليد العاملة النشيطة بالمغرب العربي الكبير كما تساهم في تكوين الناتج الخام الداخلي بنسبة مئوية تتراوح بين 15 بالمائة بموريتانيا و35 بالمائة بالجزائر وبصفة عامة حوالي الربع في الناتج الداخلي للمغرب العربي الكبير، وتتركز هذه الصناعات في المناطق الساحلية قرب الموانئ والطرقات المعبدة وحيث تكثر اليد العاملة فنتج عن ذلك تفاوت اقتصادي بين المناطق، وهجرة داخلية، وكثرة البطالة .

2. الموارد المنجمية والطاقوية بالمغرب العربي [xxvii] .

ينتج المغرب العربي الكبير موارد طاقية ومنجمية بكميات هائلة وهامة ومتنوعة، وهي أساسا من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد. يتمركز الإنتاج المنجمي في المغرب الأقصى وتونس وموريتانيا: حيث يحتل المغرب العربي المرتبة الأولى بين منتجي الفوسفات في العالم، بحيث أنتج المغرب الأقصى (خريبكة . بوكرير)

23028 ألف طن من الفوسفات سنة 2002 وتونس (الرديف) 7566 ألف طن من الفوسفات، ويمثل إنتاج البلدين 70 بالمائة من إنتاج الفوسفات في العالم. أما موريتانيا (زويرات . فديريك) فتنتج 6760 ألف طن من الحديد. كما يتمتع المغرب العربي الكبير باحتياطي هائل من الموارد الطاقية خاصة في الجزائر (حاسي مسعود. الحمراء. عين أميناس . العجيلة) إذ وصل إنتاج النفط إلى 79000 ألف طن سنة 2000، وفي ليبيا (السرير. الواجة . سبها) وصل الإنتاج سنة 2000 إلى 70000 ألف طن من النفط و82400 ألف طن من الغاز الطبيعي. وهما دولتان عضوتان في منطقة الدول المصدرة للنفط أما في تونس والمغرب الأقصى فإن الحقول والآبار النفطية لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للحقول الليبية أو الجزائرية بينما لا تزال موريتانيا تفتقر كليا إلى الموارد الطاقية. وتتمركز هذه الموارد الطبيعية بالمناطق الداخلية .

3. شبكة النقل والمواصلات بالمغرب العربي .

تتميز شبكة النقل والمواصلات بالمغرب العربي بالتنوع والتكامل، وهي تقوم بدور فعال في تنظيم المجال الجغرافي. وتتمركز بكثرة على الشريط الساحلي وذلك بسبب الكثافة السكانية وتوفر مواطن الشغل والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. وتتكون شبكة النقل والمواصلات بالمغرب العربي من طرقات وسكك حديدية وموانئ تجارية وهي تربط أقطار المغرب العربي فيما بينها. ولها دور هام أيضا في نقل المنتجات والمبادلات التجارية. وتتكون هذه الشبكة من :

- **طرقات:** هامة وثانوية تربط بين مراكز تجمع السكان ومراكز الإنتاج أو مصالح أخرى. وتتميز الجزائر والمغرب الأقصى بامتلاك أطول شبكة طرقات. يبلغ طول مجموع الطرقات بالجزائر 104450 كم سنة 1999، في حين يبلغ بالمغرب الأقصى 57312 كم، أما بتونس فبلغت 18997 كم بنفس السنة .
- **خطوط السكك الحديدية:** توجد بكل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا وتؤدي دورا هاما في نقل البضائع والمواد الأولية داخل أقطار المغرب العربي الكبير، ونظرا لأهميتها نجد أن دول المغرب العربي يولونها أهمية قصوى حيث يبلغ طول السكك الحديدية بتونس 1820 كم سنة 2000 في حين يبلغ طولها بالجزائر لنفس السنة 4272 كم .
- **خطوط جوية وبحرية:** تربط بين أهم المطارات والموانئ المتميزة بكثرتها خصوصا على الشريط الساحلي وبالتحديد على سواحل المغرب الأقصى لأنها تطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهي تساهم بذلك في تنشيط الحركة التجارية مع الخارج. ومن أهم الموانئ البحرية (حلق الوادي بتونس . الجزائر بالجزائر . الدار البيضاء بالمغرب الأقصى . طرابلس بليبيا ونواكشوط بموريتانيا)، ومن أهم المطارات (قرطاج بتونس. الجزائر بالجزائر. الدار البيضاء بالمغرب الأقصى . طرابلس بليبيا ونواكشوط بموريتانيا) .

4. المبادلات التجارية بالمغرب العربي .

تعتبر المبادلات التجارية من أهم مقومات الاقتصاديات في دول المغرب العربي لما لها من تأثير على الإنتاج والصناعة واليد العاملة...إلخ. وتشهد هذه المبادلات تطورات حسب ظروف الفترة التي يتم فيها هذا التبادل، حيث نجد مثلا أن البلاد التونسية قد ارتفعت صادرات منتجاتها الصناعية من 82% سنة 1992 إلى 88.5% سنة 2000، في حين تراجعت صادرات المنتجات الفلاحية من 4.1% سنة 1992 إلى 3.1% سنة 2000، كما

تراجعت صادرات المواد المنجمية والطاقوية من 14% سنة 1992 إلى 8.5% سنة 2000. أما بالنسبة للجزائر فقد ارتفعت نسبة صادرات المواد المنجمية والطاقوية من 76.1% سنة 1992 إلى 80.1% سنة 2000 .

تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد تحولات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، من منطلق تحييد "الخطر " و "التهديد " بالنسبة للمصالح الغربية – الأوروبية والأمريكية – مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية[xxviii] " وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت .

تعامل أقطار المغرب العربي مع الكثير من الدول مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والشرق الأوسط وروسيا الشرقية ودول أخرى متفرقة ولكن أعلى نسبة تبادل تجاري كانت مع المجموعة الاقتصادية الأوربية (تصدير وتوريد) بينما نجد نسبة المبادلات التجارية فيما بين البلدان المغاربية ضعيفة جدا لم تصل إلى 5% من المبادلات الخارجية رغم الجهود الكبيرة والاتفاقيات التي تشجع على التبادل والتعاون فيما بينها. وتقتصر المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي على عدد محدود من السلع أبرزها النفط .

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا – استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا واقتصاديا واستهلاكيا واستثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة والاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه **5 ملايير طن** كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز وتعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي .

5. الأهمية الاقتصادية لبلدان المغرب العربي :

تتجلى الأهمية الاقتصادية لبلدان المغرب العربي في الموارد الطبيعية، من خلال الثروة المعدنية والطاقوية المهمة، لكن هذه الموارد تتوزع بشكل متفاوت كما سبق أن تعرضنا له في دراستنا هاته بين البلدان الخمس، مما يتيح إمكانية تحقيق التكامل الإقتصادي بينها عبر المبادلات التجارية، كما يمكن لبلدان المنطقة أن تشترك في بناء مشاريع إقتصادية مثل مشروع أنبوب الغاز الطبيعي بين الجزائر وأوروبا من أجل التخفيف من التبعية للخارج. فالدول المغاربية واقعة في مناطق ذات المناخ المعتدل تنزع أن تكون أكثر قوة إقتصاديا وعسكريا من غيرها من الدول وهي قادرة على إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الفلاحية، كما أن مواردها الطبيعية عادة ما تكون سهلة الاستخراج و في نفس الوقت ذاته، نجد أن البلدان الواقعة حول خط الإستواء، أو في مناطق باردة جدا من الكرة الأرضية، تنزع الى أن تكون متخلفة إقتصاديا ودائما تحت رحمة بيئتها الطبيعية .

بالإضافة الى عامل المناخ له تأثير مباشر على الموارد الزراعية والحيوانية للدول، وكذا نمو الأعداد البشرية وتوزعها، وكثافتها وهو ما يربط الجغرافيا بالإقتصاد من حيث أن العوامل الطبيعية والبشرية محددات هامة لقوة أو ضعف الإقتصاد [xxix] .

كما يتوفر المغرب العربي من الناحية الزراعية على مساحة تقدر بأكثر من اثنان وعشرون (22) مليون هكتار[xxx]، و تتوفر فيه أغلب المواد الأولية التي تحتاج إليها الدول الصناعية و أهمها: النفط، الغاز الطبيعي،

الحديد، الرصاص، والفوسفات، وهي الموارد الأساسية التي كانت ولا تزال تكتسي صبغة اقتصادية – إستراتيجية بل وأساس للنزاعات والحروب [xxxi] .

وإذا كان التحليل الجيو-سياسي يقيم علاقة بين "الموقع"، "الثروة" و "القوة" فإن حالة دول المغرب العربي تضع هذه المسلمة تحت مجهر التشكيك، فرغم الموقع الإستراتيجي التي تحتله، ورغم الثروات التي تتمتع بها، إلا أنها لا تمثل أي وزن إقتصادي، وعليه فإن "الاستغلال الجدي" للموقع والثروة يعتبر محددا أساسيا للقوة إذا ما أخذنا بوجهة نظر التحليل الجيو-إقتصادي الحديث الذي يضيف الى الموقع والثروة كل من "رأس المال"، "البحث و التطوير"، و" النفوذ داخل الأسوق" كمحددات أساسية للقوة الإقتصادية [xxxii] .

لكن،و على الرغم من هذه المقاربة التي يقدمها التحليل الجيو-إقتصادي إلا أن كثرة وتنوع الموارد الطبيعية تبقي الموارد الطبيعية من بين المحددات المفتاحية للقوة الإقتصادية على إعتبار أن الموارد الطبيعية هي المادة الأساسية للنشاطات الإقتصادية التقليدية (الفلاحة، التجارية، الصناعية) وعلى هذا الأساس تكتسي منطقة الشرق الأوسط، وامتدادها المغرب العربي أهمية خاصة في السياسات الدولية نظرا إلى موقعها الإستراتيجي الرابط بين ثلاث قارات [xxxiii] .

إضافة إلى ذلك يشكل المغرب العربي كمجال جيو سياسي أهمية بالغة إقتصاديا وإسترتيجيا، كما أنه يتمتع بمقومات طاقوية وموارد طبيعية يمثل منطقة تنافس للقوى الكبرى، فمنطقة المغرب العربي بصفتها فضاء نفوذ أوروبي تقليدي خاصة لدى فرنسا، و التي تسعى دائما لتكريس هذا النفوذ، عبر المشاريع الإستراتيجية (الشراكة الأورو-متوسطية، سياسية الجوار الأوروبية(5 + 5 دفاع) ...إلخ ،إصطدمت في بداية القرن الجديد، بالقوة الكبرى الأولى دوليا الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت المنطقة (المغرب العربي) ضمن إهتماماتها الإستراتيجية الجديدة والمتجددة في إطار التوسع الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية بدورها طرحت مشاريع ومبادرات للحوار ولشراكة مع دول المنطقة منها طاقة ما هو إقتصادي من خلال مبادرة إيزنستات .

وتشكل الجزائر الدولة المحورية، وذات الأهمية الجيو إستراتيجية والاقتصادية بصفة خاصة، واكتسبت الجزائر هذه الأهمية من كونها أكبر دولة إفريقية مساحة، فهي ذات حدود برية وبحرية شاسعة جعلتها متفتحة على العالم، فضلا على أن للجزائر أهمية جيو-إقتصادية كبيرة، فهي أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم 70 مليار م3 سنويا، وبمستوى إحتياطي كبير يقدر (3690 مليار م3)، كما أنها تمتلك مخزونا إحتياطا نفطيا يقدر بـ 1.7 مليار طن أي 12 مليار برميل [xxxiv] .

وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي يحوزها المغرب العربي، ما زال هذا الأخير غير معروف بشكل واف في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الجهل الذي تعبر عوامل عدم الاستقرار في الجزائر، والصعوبات البيروقراطية في المغرب، وضيق السوق التونسية من بين العوامل الأكثر قدرة على تفسير ضعف التواجد الاقتصادي الأمريكي في المغرب العربي[*]، و على هذا الأساس يحكم "وليام زارتمان"[**] – المهتم جدا بمسائل شمال إفريقيا- على التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي بأنها لا تعدوا أن تكون محتشمة [xxxv] .

ختاما يمكن القول أن وجود الحقائق سابقة الذكر حول المنطقة المغاربية لا يعني أنها منطقة تقع خارج الاهتمامات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن المغرب العربي يأخذ أهميته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من واقع علاقاته مع مناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية،

وهنا يكفي التذكير بأن المغرب هو أحد الحلقات الأساسية التي تربط المحيط الأطلسي بالشرق الأوسط، وهي المنطقة التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من التحالفات ذات الطابع المتنوع من جهة، وتعتبر الخزان الأساسي للبترول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى[(xxxvi)]، خاصة في ظل إدراكنا لحقيقة أن اقتصاديات دول المغرب العربي من اقتصاديات استهلاكية وليست إنتاجية [(xxxvii)].

الهوامش :

(i) مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، **"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث،دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 450.

(ii) Roger SCRUTON, **The Palgrave Macmillan Dictionary Of Political Thought** , 3rd ed, Palgrave Macmillan,New York,2007, p173.

(*) **كما يشير قاموس** **"The Palgrave Macmillan Dictionary Of Political Thought"**، إلى أن كارل هوشوفر "K. HAUSHOFER" إبتكر كلمة " **LEBENSRAUM (فضاء من أجل العيش)**"، و التي لعبت دورا هاما في الخطاب النازي للغزو، وأيضا طرح "هالفورد ماكيندر H .MACKINDER" أطروحة "قلب الأرض" المؤثرة عام 1904م، تبعا لتاريخ أوربا المشكل من الصراع للسيطرة على الكتلة الأوراسية، و هي الأطروحة التي أثرت بصفة معتبرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا.

(iii) Mehdi TAJE ,**Introduction à la Géopolitique**, Université virtuelle de Tunis, 2008, p:07.

(iv) **تقرير**، أ.د. قوي بوحنية - أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية، وباحث متخصص في تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة.المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm

(*) هناك أدبيات وافرة ذات أصل فرنسي يصر فيها مؤلفوها على عدم التجانس في بلاد المغرب العربي ، و على الانقسامات الداخلية، هذه المقارنة تعود للإيديولوجيات الكولونيالية، نقدم منها ثلاث استشهادات قدمها **محمد الشريف ساحلي**، و ذلك لإظهار التوجه غير العلمي و النزعة الحاقدة للمؤرخين من المدرسة الكولونيالية الفرنسية فيما يتعلق بالمغرب العربي، أنظر عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996 ، ص ص 27، 28.

(v) Maurice FLORY ,Robert MANTARAN, **Les Régimes Politique Des Pays Arabes, Presses Universitaires de France** ,France, 1968, p 197.

(vi) Yves LACOSTE, **Originalité Géopolitique De Maghreb : Des Frontières Très Anciennes Au Sein D'un Même Ensemble Culturel,** op., cite

(vii) Jean François DAGUZAN, **« BARCELONE 2005 :Quelle Avenir pour un Demi-Partenariat ? " Fondation pour la Recherche Stratégique" »**, 1er Décembre 2005, P P.2, 3.

(viii) وليام زارتمان ، **"الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح و الآفاق"**، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، الجزائر، 2001، ص ص 30-33.

(ix) وليام زرتمان، **نفس المرجع**، ص ص.29، 30.

(x) **Nicole Grimaud,"Etats- Unis et Maghreb : Un Engagement Limité "** , dans **« Les Etats-Unis Et La Méditerranée :Un Engagement Limité »**, 1er ed, Publisud, France, 2002, P 3.

(xi) **Yahia H. ZOUBIR**, op. cit. p 1

(xii) **Yahia H. ZOUBIR**, op. cit. p. 11.

(xiii) Charles ISSAWI, **« Les États Unis Et Les Intérêt Pétroliers De La France »**, Politique Etrangère. N° 6, 1971, p 534.

(xiv) Christopher Hammer, **« U. S. Policy Toward North Africa : Three Overarching Themes »**, Middle East Policy. Winter 2007, p 59.

(xv) وليد عبد الحي، "**تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية**"، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 1994، ص ص، 155-156 .

(xvi) **Christopher Hammer**, op, cit. p. 60.

(**) هذه المبادرة في **المشروع الاقتصادي الوحيد** الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لدول المغرب العربي منفردة، إذ أن المغرب العربي كان و لا يزال مرتبطا بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

(xvii) Nicole Grimaud, op, cit.

(xviii) رياض هويلي، "**الإرهاب و أزمة التوارق تستنفر قادة دول الساحل الصحراوي**"، الأحداث. (يومية وطنية شاملة)، الأربعاء 18 فيفري 2009، ص 03.

(*) **جاء هذا في رسالة تهنئة بعث بها الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 03 جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 لاستقلال الجزائر.**

(xix) **تصريح مندوب نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط Philo L . Dibble خلال زيارته للجزائر يوم 26 .جوان 2004**

(*) وزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغن.

(xx) حسن الحاج علي أحمد، **"حرب أفغانستان: التحول من الجيو- ثقافي"**، المستقبل العربي. ع. 276، فيفري2002، ص13.

(xxi) نفس المرجع. نفس الصفحة.

(xxii) Maxime AIT KAKI, **« Lunes de Miel Algero-Américaines »**, Politique Etranger. 2007.p 01.

(xxiii) **جولة رايس المغاربية في ضوء المنافسة مع فرنسا و روسيا على النفوذ"**، جريدة الراية، على موقع :

http://raya/com/site/topics/article

(xxiv) عصام بن الشيخ، "**الجزائر: ترقية المصالحة الوطنية إلى "عفو شامل"... الفرص والقيود."** العرب الأسبوعي، لندن، عدد: 223، (من 03 إلى 09-10-2009)، ص ص. 10-11 http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2009/10/03-10/p10.pdf :

(xxv) ناصر جابي ، "**تقرير أمريكي و آخر جزائري** " ، جريدة الخبر ، عدد 5567، يوم 2009/03/05

(xxvi) PASCAL LOROT, **"GEO ECONOMIE"**, nouvelle GRAMMARE des Rivalités internationales, 2003

(xxvii) **المغرب العربي الكبير(الموقع . المساحة . التَّقسيم السِّياسي)**، مرجع سابق.

(xxviii) _مزياني مصطفى أمين، **الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008 ، ص ص. 221-222 .

(xxix) عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسة، ج2**"، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1981، ص70.

(xxx) مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير**: نداء المستقبل. ط . 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص ص 25-28.

(xxxi) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(xxxii) جاك فونتانال، "**العولمة الإقتصادية و الأمن الدولي**": مدخل الى الجيو-إقتصاد تر: محمود براهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص47.

(xxxiii) علي الحاج، "**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2005، ص98.

(xxxiv) سعود صالح، "**الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر، منذ 1981الى الأن**" ، دراسة مستقيلة ، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص ص 89- 95.

(*) تركز الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها الاقتصادية على الأسواق الكبرى و تفضل التعامل مع التكتلات الإقليمية على الدول الوطنية.

(**) "**وليام زارتمان**" له العديد من الأعمال حول شمال إفريقيا مثل: "الدولة و السياسة في شمال إفريقيا"، "الاقتصاد السياسي للمغرب"، "الرجل، الدولة و المجمع في المغرب المعاصر"، "النخبة في الشرق الأوسط"، "النخبة السياسية في غرب شمال إفريقيا".

(xxxv) وليام زارتمان، "**الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح و الأفاق**"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2001، ص ص 30 -31.

(xxxvi) وليام زارتمان، مرجع سابق، ص ص 32-33.

(xxxvii) جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب لعربي**: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم، عنابة (الجزائر)، 2004، ص ص 28-29.